

Distr.
GENERAL

S/1997/958
5 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير الثاني للأمين العام عن الحالة في سيراليون

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ١٦ من القرار ١١٣٢ (١٩٩٧) المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ والبيان الرئاسي المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧^(١). وهو يغطي التطورات التي جرت في سيراليون منذ تقريره الأول المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧^(٢).

ثانيا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ١١٣٢ (١٩٩٧)

الإجراءات التي اتخذها المجلس العسكري، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومبعوثي الخاص
٢ - في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، عقدت لجنة الخمسة المعنية بسيراليون والتابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ووفد يمثل الرائد جوني بول كوروما، رئيس نظام المجلس الثوري للقوات المسلحة في سيراليون محادثات في كوناكري، ووقّعوا خطة للسلام في سيراليون مدتها ستة أشهر^(٣)، يبدأ نفاذها من ذلك التاريخ. وقد قام السيد إبراهيم فال، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بتمثيل الأمم المتحدة لدى توقيع اتفاق كوناكري. كما حضر الاجتماع ممثل عن منظمة الوحدة الأفريقية.

٣ - ويدعو الاتفاق، في جملة أمور، إلى وقف الأعمال الحربية اعتباراً من ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، على أن يتولى مراقبته جهاز للتحقق تابع لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يساعده، رهناً بموافقة مجلس الأمن، مراقبون عسكريون للأمم المتحدة؛ وأن يجري نزاع سلاح المحاربين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في الفترة من ١ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر؛ واستئناف المساعدة الإنسانية لسيراليون في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر وأن يتولى مراقبتها فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة ومراقبو الأمم المتحدة العسكريون؛ وعودة اللاجئين والمشردين، بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اعتباراً من ١ كانون الأول/ديسمبر؛ وتوفير الحصانات والضمانات اللازمة لقادة الانقلاب؛ وإعادة حكومة الرئيس كباح الدستورية بحلول ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨؛ وإعادة الحكومة الدستورية وتوسيع نطاق قاعدة سلطاتها. ومن المتوقع، بموجب الاتفاق، أن يعود العريف فوداي سنكوه قائد الجبهة الثورية المتحدة إلى سيراليون لتقديم مساهمته في عملية السلام. كما اتفقت اللجنة التابعة للجماعة الاقتصادية وممثلو المجلس العسكري على مواصلة المفاوضات للتوصل إلى تنفيذ الاتفاق تنفيذاً فعلياً وعاجلاً.

٤ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر الرئيس أحمد تيجان كباح بياناً^(٤) ذكر فيه قبوله اتفاق كوناكري وأعرب عن عزم حكومته على التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة، والأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنفيذ الأدوار التي يضطلع بها كل منها وفقاً للاتفاق.

٥ - وبالرغم من أن المجلس العسكري قد التزم علناً بتنفيذ اتفاق كوناكري وأجرى مناقشات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن طرائق نزع السلاح وتقديم المساعدة الإنسانية، فقد أصدر عدة بيانات ينتقد فيها الأحكام الرئيسية للاتفاق، وأثار عدة مسائل هامة (انظر الفقرة ٦ أدناه)، قد تؤثر تأثيراً خطيراً في تنفيذه إن لم تقوضه.

٦ - وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، التقى قائد قوة فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة، اللواء فيكتور مالو، مع ممثلي المجلس العسكري في مدينة كوسوه، بسيراليون، لمناقشة أشكال تنفيذ اتفاق كوناكري. وذكر أن الاجتماع أسفر عن عدد من الاتفاقات المؤقتة، تشمل نشر قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة في جميع أنحاء سيراليون ووقف جميع الدعايات المعادية. غير أنه لا تزال هناك ثلاث نقاط رئيسية من عدم الاتفاق - دور نيجيريا داخل فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة، وأشكال وتوقيت عودة العريف سانكوه، وما إذا كان ينبغي أن يشمل نزع السلاح القوات المسلحة لسيراليون - لم تُسو بعد.

٧ - وقام ممثلون عن لجنة الخمسة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر بإحاطة أعضاء المجلس علماً باتفاق كوناكري، بمن فيهم وزراء خارجية نيجيريا وغانا والزعيم توم إكيمي والسيد فيكتور غبيهو والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية والسيد لانسانا كوياتي.

٨ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً أعرب فيه عن تأييده وتقديره الكاملين لما تبذله لجنة الخمسة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من جهود متواصلة ترمي إلى إيجاد تسوية سلمية للأزمة، ورحب باتفاق كوناكري^(٥). ولاحظ البيان مع الارتياح قبول الرئيس كباح لخطة السلام. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، تلقى أعضاء المجلس التقرير الأول للجماعة الاقتصادية المقدم عملاً بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧)^(٥).

٩ - ومن أجل تقييم الظروف في الميدان وصياغة توصيات متعلقة بالشكل الذي قد تتخذه مساعدة الأمم المتحدة في تنفيذ اتفاق كوناكري من حيث المعونة الإنسانية ونشر المراقبين العسكريين وتقديم الدعم للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الرصد التابع لها، أي فريق المراقبين العسكريين، فقد طلبت إلى مبعوثي الخاص لسيراليون، السيد فرانسيس أوكيلو، أن يترأس فريقاً استكشافياً صغيراً قام بزيارة المنطقة الإقليمية أثناء النصف الثاني من شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

١٠ - والتقى الفريق بوزير خارجية ليبيريا، السيد مونسي كابتان، وكبار المسؤولين في فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة في منروفيا، بالإضافة إلى الرئيس كباح ووزير خارجية غينيا، السيد آليو كامارا، في كوناكري. كما التقى الفريق باللاجئين في مخيم فوركاريه للاجئين بالقرب من الحدود بين غينيا وسيراليون، وقام بزيارة نقطة عبور الحدود في باميلاب.

١١ - وأعلن وزير الخارجية كابتان عن تأييد حكومته لاستعادة الحكم الدستوري في سيراليون، إلا أنه أعرب عن القلق إزاء خطر انتشار النزاع في سيراليون إلى ليبيريا. وقد سبق الإعراب عن هذه الشواغل في رسالة مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليبيريا^(١).

١٢ - وكان من المزمع أن يقوم الفريق بمرافقة الزيارة التقييمية الوزارية التي قامت بها لجنة الخمسة التابعة للجماعة إلى فريتاون، التي كان من المقرر القيام بها، بموجب اتفاق كوناكري، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. بيد أنه، في أعقاب إلغاء تلك الزيارة، التقى قائد قوة فريق المراقبين العسكريين، اللواء مالو، والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسيد كوياتي، ومبعوثي الخاص، بممثلي المجلس العسكري في فريتاون في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر لمناقشة طرائق تنفيذ الاتفاق.

١٣ - وتجدر الإشارة إلى أن الطريق من كوسوه إلى فريتاون، حيث التقى ممثلي الخاص والسيد كوياتي بالرائد جوني بول كوروما، رئيس المجلس الثوري للقوات المسلحة، كانت محفوفة بآلاف السيراليونيين الذين كانوا يتظاهرون ويلوحون بلافتات تطالب بإحلال السلام. وقد أكد مبعوثي الخاص والسيد كوياتي في الاجتماع مع الرائد كوروما التزام المجتمع الدولي باستعادة النظام الدستوري في سيراليون، وضرورة تعاون المجلس العسكري الكامل في تنفيذ اتفاق كوناكري. ولم يُبدِ الرائد كوروما أي اعتراض.

١٤ - ومع ذلك، ففي الاجتماع الذي عقد في اليوم نفسه في جُوي بين اللواء مالو والممثلين العسكريين للمجلس العسكري، بمن فيهم الأمين العام للمجلس الثوري للقوات المسلحة، العقيد سيساي ورئيس أركانه، العقيد ويليامز، لم يتحقق سوى تقدم ضئيل في مناقشة الطرائق العملية لتنفيذ الأحكام العسكرية من الاتفاق. وأصر العقيد ويليامز على أنه لا يمكن تحقيق أي تقدم في تنفيذ المقررات التي تم التوصل إليها في المحادثات العسكرية في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر حتى تحل المسائل التالية: إطلاق سراح العريف سانكوه؛ وسحب القوات النيجيرية من فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة؛ واستثناء جنود القوات المسلحة لسيراليون من عملية نزع السلاح. بيد أنه تقرر أن تبدأ اللجان الثلاث المنشأة في الاجتماع المعقود في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر لمعالجة مسألة نزع السلاح، وانتهاكات وقف إطلاق النار والمساعدة الإنسانية، عملها اعتباراً من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، إلا أنه لم يتحقق أي تقدم حتى الآن في هذا الصدد. ومن المتوقع أن يُعقد اجتماع آخر مع المجلس العسكري لاستعراض الحالة في المستقبل القريب، بعد إجراء مشاورات.

١٥ - وتجدر الإشارة إلى أنه في حين أن المجلس العسكري يسيطر، على ما يبدو، على فريتاون، فليس من الواضح مدى استعداد، أو قدرته على التفاوض على تنفيذ اتفاق كوناكري. وكان هناك تقارير تشير إلى وجود صعوبات مؤخرا في العلاقة بين المجلس العسكري للقوات المسلحة والجبهة الثورية المتحدة. وعلاوة على ذلك، فقد تم يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر اعتقال السيد ستيفن بيو، الذي تربطه قرابة وثيقة بالعميد جوليوس مادا بيو الرئيس السابق للمجلس الحاكم المؤقت الذي كان يعمل عن كشب مع المجلس العسكري التابع للمجلس الثوري للقوات المسلحة/الجبهة الثورية المتحدة وكذلك الناطق باسم الجبهة الثورية المتحدة، السيد ماساكوي، بعد أن ادعي بمحاولتهما إقناع بعض أفراد المجلس الثوري للقوات المسلحة والجبهة الثورية المتحدة بمعارضة تنفيذ اتفاق كوناكري. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر أنه تم احتجاز ثمانية أعضاء من المجلس الأعلى التابع للمجلس الثوري للقوات المسلحة لتورطهم في أنشطة غير مشروعة لاستخراج الماس.

١٦ - بالرغم من أن وقف إطلاق النار بين فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقوات المجلس العسكري الحاكم يظل ملتزما به الى حد كبير في منطقة فريتاون على ما يبدو، فقد ذكر أن قتالا عنيفا قد نشب بين قوات كماجورس وهي ميليشيات للصيد التقليدي وقوات المجلس الثوري للقوات المسلحة والجبهة المتحدة الثورية في الجنوب الشرقي وفي مناطق إنتاج الماس حول تونغو في الشرق. كما ذكر أيضا أن عدة اشتباكات قد وقعت بين الفصائل المتناحرة داخل المجلس الثوري للقوات المسلحة والجبهة المتحدة الثورية، كما وردت تقارير عديدة بأن جميع العناصر المسلحة في سيراليون تقوم بعمليات للتجنيد والتدريب وحياسة الأسلحة. ولا يزال انعدام الأمن والسراقات المسلحة مستمرين في فريتاون حيث تعرضت مستودعات منظمة لرؤية العالمية غير الحكومية واليونيسيف للنهب بواسطة رجال مسلحين. واعترف المجلس العسكري الحاكم بانعدام الأمن وهدد مرتكبي أعمال النهب بالإعدام بإجراءات موجزة.

١٧ - ويواصل فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا استعداداته لتنفيذ الأحكام العسكرية لاتفاق كوناكري، بما في ذلك تحديد المواقع المحتملة لنزع السلاح وتسريح جميع العناصر المسلحة في سيراليون. بيد أن نجاح عملية السلام يعتمد على تهيئة الأوضاع التي تتيح لفريق المراقبين العسكريين الانتشار في كل البلاد وبدء عملية التسريح في أسرع وقت ممكن. وفي المقابل يعتمد وضع مفهوم للأمن المتحدة للعمليات في سيراليون على قيام فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية بوضع خطة مفصلة لتنفيذ اتفاق كوناكري.

الإجراءات الأخرى التي تم اتخاذها عملا بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧)

١٨ - طلب مجلس الأمن في الفقرة ١٣ من القرار ١١٣٢ (١٩٩٧) أن تقدم الدول تقارير الى الأمين العام في مدة لا تتجاوز ٣٠ يوما من تاريخ اتخاذ القرار بشأن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ الأحكام الواردة في الفقرتين ٥ و ٦ من القرار. وحتى وقت كتابة هذا التقرير كانت البلدان العشرة التالية قد قدمت معلومات بشأن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ تلك الأحكام، وهي ألمانيا والجمهورية التشيكية وسنغافورة والسويد

وشيلي وعمان وقبرص ولبنان ومالطة وموناكو ونيوزيلندا واليابان واليونان. وقام رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) بزيارة المنطقة في الفترة من ٤ إلى ٧ كانون الأول/ ديسمبر لاستعراض حالة تنفيذ الجزاءات.

ثالثاً - الحالة الإنسانية

١٩ - تدهورت الحالة الإنسانية في سيراليون منذ وقوع انقلاب ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٧. وقد تأثرت الحالة الصحية والتغذوية للسكان بصفة خاصة نتيجة لاقتران انعدام الأمن والانهايار الخطير في الخدمات العامة ومحدودية الإمدادات من العقاقير الأساسية وما للقاحات والأغذية. وقد تعرض ١٥٧ ٠٠٠ شخص تقريباً للتشريد بسبب النزاع المرتبط بالانقلاب. وتم تسجيل ما يزيد عن ٢١ ٠٠٠ أسرة بوصفها تستحق معونة غذائية في إطار المشاريع الإنسانية المختلفة. كما حدثت زيادة كبيرة في انتشار الأمراض السارية، ولا سيما الحصبة. وفضلاً عن ذلك لا تزال هنالك مناطق في البلاد لا يمكن وصول مجتمع المساعدة الإنسانية إليها بسبب انعدام الأمن ولا تعرف درجة خطورة حالة الطوارئ فيها.

٢٠ - وفي المناطق الريفية حيث لم تتعطل الزراعة بشكل كبير بالنزاع المسلح يُتوقع تحقيق حصاد جيد من الأرز خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر. وقد ساهم توزيع البذور والأدوات الذي قامت به منظمات المساعدة الإنسانية بين شهري كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ١٩٩٧ في ثلثي مناطق شياخات البلد، إسهاماً كبيراً في تحقيق هذه الصورة المشجعة. بيد أن هنالك تقارير بتعرض المحاصيل في المناطق الواقعة شمال بو للنهب على يد العناصر المسلحة.

٢١ - وفي فريتاون، تضاءلت مخزونات الأغذية التجارية بدرجة كبيرة وبدأت الأسعار في الارتفاع مع بدء سريان الجزاءات. وقد أثر ارتفاع الأسعار تأثيره الأكبر في الفئات الضعيفة ذات القوة الشرائية المحدودة ولكنها تؤثر أيضاً في غالبية سكان العاصمة. ويتوقع نفاد مخزونات الأغذية التجارية المتبقية بشدة خلال فترة أسبوعين تقريباً. وفضلاً عن ذلك، فإن إمداد جميع المدن في المناطق الريفية والساحلية بالأغذية يعيقه بشكل خطير الآن نقص حاد في البنزين نتيجة للحظر المفروض على البترول والمنتجات البترولية.

٢٢ - تأجل بدء عمليات الإغاثة عبر الحدود، ولا سيما العمليات التي تشمل المعونات الغذائية، بسبب الصعوبات في تنفيذ بعض جوانب اتفاق كوناكري، بما في ذلك الانتشار الكامل لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سيراليون، ولا سيما عدم وجود فريق المراقبين وأفرقة التفتيش التابعة له على الحدود بين سيراليون وغينيا، وهي أمور لازمة لبدء عمليات توصيل المعونات الغذائية عبر الحدود وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر كان مخزون المعونة الغذائية في البلاد يقل عن ٢ ٠٠٠ طن متري.

٢٣ - وفي حين أن تنفيذ نزع السلاح والتسريح، حسب ما هو مقرر في اتفاق كوناكري، لا يزال قيد التفاوض، فقد حدا وقف إطلاق النار بالجبهة المتحدة الثورية الى البدء في تسليم المنظمات غير الحكومية لحماية الأطفال بعض الأطفال الموجودين تحت سيطرتها. ويولى هؤلاء الأطفال عند الإفراج عنهم رعاية خاصة الى أن يتيسر جمع شملهم مع أسرهم.

رابعاً - ملاحظات

٢٤ - لقد كان انقلاب ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٧ بمثابة مصيبة حلت بسيراليون وكذلك بالمنطقة دون الإقليمية. فقد عانت سيراليون وشعبها معاناة كبيرة من الإطاحة بالحكومة المنتخبة ديمقراطياً برئاسة الرئيس تيجان كباح، ولا تزال تعاني من الآثار المترتبة على ذلك في مجالي الأمن وأحوال المعيشة. ومن الجلي أن المجتمع الدولي مصمم على إنهاء الانقلاب وإقامة النظام الدستوري من جديد في أسرع وقت ممكن.

٢٥ - وكان توقيع اتفاق كوناكري خطوة هامة صوب حل الأزمة في سيراليون، وأنا أثنى على بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمبادرتها. بيد أنه، بالرغم من بعض المؤشرات المشجعة، لم يحرز سوى تقدم ملموس ضئيل حتى الآن في تنفيذ الاتفاق، الذي ينبغي متابعته على أساس الاستعجال مع ممارسة الضغط على المجلس العسكري في فريتاون. وفي انتظار تحقيق ذلك، تتطلب الجوانب العسكرية والسياسية والإنسانية للاتفاق مزيداً من التوضيح والتفاوض، فضلاً عن القيام، في وقت مبكر، بتحديد الطرائق العملية لتنفيذه. وينبغي أن تشمل هذه الجوانب وضع مفهوم لعمليات نشر فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة في كل أنحاء البلاد، والقيام بنزع السلاح، والتوقيات والطرائق لتنفيذ عملية فعالة للمصالحة الوطنية. وفي الوقت الذي يجب فيه متابعة هذه الجهود بحزم، ينبغي ألا يُسمح للمجلس العسكري بالتلاعب في المحادثات والمماطلة في الوفاء بالتزاماته بموجب الاتفاق. وينبغي، طبعاً، أن يلي نزع السلاح تسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، مما سيتطلب الحصول على مساعدة ملائمة من المجتمع الدولي.

٢٦ - وينبغي أن تكون الأمم المتحدة مستعدة عند اللزوم للقيام بدور نشط في المفاوضات، وللمساعدة في كفالة التنفيذ الملائم لاتفاق كوناكري ويتيح أيضاً اتفاق أديجان^(٧) الذي وقّع في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦ لكنه ظل دون تنفيذ بسبب انقلاب ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٧، إطار عمل أعم يمكن استخدامه، على النحو المناسب، لتعزيز التسوية الشاملة للأزمة.

٢٧ - بناءً على ذلك، فإذا تم اتخاذ الخطوات المبينة أعلاه، وإذا سمحت الأوضاع الأمنية في الميدان بذلك، فإنني أزمع، بتأييد من مجلس الأمن أن أوفد فوراً إلى سيراليون فريقاً فنياً لإجراء الدراسات الاستقصائية. ومن شأن الاستنتاجات التي يتوصل إليها أن تسمح لي بأن أقدم توصيات مدروسة إلى مجلس الأمن بشأن الدور الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة في تقديم المساعدة لتنفيذ اتفاق كوناكري.

٢٨ - وفي انتظار ذلك، طلبت من مبعوثي الخاص إلى سيراليون وضع ترتيبات لإعادة فتح مكتب صغير للاتصال في سيراليون، رهنا بوجود أوضاع أمنية مقبولة وبتوفر الأموال. وستشمل وظائف هذا المكتب الاتصال مع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة ومختلف القوى السياسية في سيراليون. ووفقا للفقرة ٤ من القرار ١١٣٢ (١٩٩٧)، سيواصل مبعوثي الخاص تقديم المساعدة في البحث عن حل سلمي للأزمة، والمشاركة، تحقيقا لتلك الغاية، في المناقشات مع جميع الأطراف المعنية. كما ستواصل الأمم المتحدة جهودها لضمان إيصال المعونة الإنسانية إلى السكان المحتاجين.

٢٩ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتعاونها الوثيق مع مبعوثي الخاص. وتستحق جهود الجماعة الاقتصادية، وفريق الرصد التابع لها، فريق المراقبين العسكريين من أجل حل الأزمة في سيراليون من خلال إقامة النظام الدستوري من جديد بالوسائل السلمية دعما فاعلا من المجتمع الدولي.

الحواشي

(١) S/PRST/1997/52.

(٢) S/1997/811.

(٣) S/1997/824. المرفق.

(٤) انظر S/1997/886.

(٥) انظر S/1997/895.

(٦) S/1997/835.

(٧) S/1996/1034.

— — — — —